مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا

Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index

العدد التاسع والعشرون، 2023

البنى التنموية الديمقراطية في ليبيا وفق الأبعاد المؤسسية للدولة

د.الباشير عمران خليفة المريمي

قسم علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا.

.albashyrmarn@gmial.com

Democratic development structures in Libya According to the institutional dimensions of the state

Albashir 0mran Khalifa Almarimi

Department of Sociology, College of Education, Bani Waleed University, Libya

تاريخ الاستلام: 12-08-2023 تاريخ القبول: 15-09-2023 تاريخ النشر: 22-09-2023

الملخص

تعتمد هذه الدارسة المعنون بـ (البنى التنموية الديمقراطية في ليبيا و فق الابعاد والمؤسسين للدولة) على إبراز واقع التنمية في المجتمع الليبي من خلال مشاركة الجميع وبصورة متساوية كل حسب قدرته وتخصصه وذلك من منطلق أن الانسان هو صانع التنمية إلا أن هذه التنمية وبنائها تختلف من مجتمع الى مجتمع أخر وفق البيئة والثقافة لهذا المجتمع أو ذلك ، أضافة الى هذا ما مدى تطبيق المعايير العالمية لهذه التنمية بالاستفادة من تجارب المجتمعات الأخرى في تحديد الأبعاد التي تسعى إليها المؤسسات المختلفة في الدولة لقيام تنمية شاملة معتمد على مشاركة الجميع وفق ما يتمشى مع المجتمع وثقافته واحتياجاته من خلال القيام بالواجبات وحفظ الحقوق للجميع المادية والمعنوية .

الكلمات المفتاحية: البنى – التنمية – الديمقراطية – البعد المؤسس .

Abstract

This study is entitled Dar Al – Bunni for Development Al – Mawater and Elissa signed of find the founders of the state To highlight the reality of development in labanese society through participation everyone egually , each according to his ability and specialization

This is based on the fact that man is a maker however , this development and its survival differ from society to society.

Another situation for the son and culture in us for all or that add ln addition to this , we apply intern ational visa standards by benefiting from the experiences of communities in huafei.

We deign the dimensions that institutions we defin the dimensions seek different sat in the states comprehensive development depends on the participation of all it is based on democratic foundations and structures may and bureaucracy with the structure of greeting and its development raising what is being done with the community , culture and its needs by carrying out duties and preserving the rights of all , both religious and moral .

Keywords: broadcast – the social – democary – Developmen

مقدمة

إن هدف التنمية هو بناء الإنسان على مختلف الأصعدة وفي مقدمتها الجانب السياسي ، الذي يعد المحرك الأساسي في للتنمية في مختلف المجتمعات، فمن خلال السلطة والحكم تتخذ القرارات لإنجاز أي تنمية، فالإنسان هو صانع التنمية وموضوعها الأساسي وهو في نفس الوقت غايتها، فهي منه وإليه.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الدراسة الربط بين البنى الأساسية للتنمية ودورها في المجتمع وبين نوع السلطة التي تحقق أهداف هذه البنى، اعتماداً على الاهتمام الكبير من قبل الأمم المتحدة لمثل هذه المواضيع المهمة، والمتمثلة في موضوع التنمية في حد ذاته ، ودور الإنسان في تحقيقها بدرجات متفاوتة من مجتمع لأخر حسب طبيعة وثقافة وإمكانية هذا المجتمع أو ذاك ، ولو رجعنا إلى تاريخ الفكر الإنساني لوجدنا أن فلاسفة اليونان هم أول من أسهم في إظهار هذا الموضوع في ثقافة أوروبا أمثال هرقليس الذي تحدث في فلسفته عن موضوع التغير، وأوضح أن العالم دائماً بطبيعته في تطور وتغير باستمرار ، كما أن أرسطو تحدث في كتابه السياسة عن التغير الذي يحدث بشكل مستمر، حيث شبه الدولة بالكائن الحي حياته من حال إلى حال ابتداءً من فترة الولادة ثم فترة النضج وتنتهي بالاضمحلال والعجز ثم الموت وتقوم على إنقاذها دولة أخرى ، وهكذا تعاد هذه السلسلة باستمرار، والتغير يمثل التنمية وبهذا فإن التنمية تقوم بشكل تلقائي إلا أن التنمية الهادفة هي العملية التي تبذل بقصد ، ووفق سياسة عامة لأحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء أكانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على أن يكتب كل منهم قدراً أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات كما عرفها أحمد جابر بدران[i]، إضافة إلى أنها عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج بالغ التعقيد بسبب التفاعل المتبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والإنسانية هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية، وبهذا نحاول في هذه الدراسة إبراز البنى التنموية في المجتمع من خلال إبراز المساواة خلق التوازان في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية بأساليب ديمقراطية لتحقيق ما تسعى الدولة إليه من تطور وتقدم ورفاهية لأبنائها، وبهذا جاءت هذه الدراسة والمعنونة بـ (البنى التنموية الديمقراطية ، في ليبيا وفق الأبعاد والمؤسسية للدولة) وقد قسمت هذه الدراسة إلى محورين يحوي كل محور على مبحثين وهي كالآتي:

المحور الأول : تحت مسمى التنمية والديمقراطية والذي ينقسم إلى:

المبحث الأول : بعنوان مفهوم الديمقراطية وفق أبعاد التنمية، والمبحث الثاني بعنوان البنى التنموية وفق مؤشرات التنمية.

أما المحور الثاني فيندرج تحت مسمى الأبعاد المؤسسية والبنى التنموية وينقسم إلى:

(i) أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص21.

المبحث الأول : بعنوان الأبعاد المؤسسية والمستقبلية للتنمية الديمقراطية، أما المبحث الثاني بعنوان تجارب التنموية لتعزيز الديمقراطية ، وانتهت هذه الدراسة بجمله من النتائج ومجموعة من التوصيات لعلها تساهم في إنجاح التنمية المجتمعية بأسلوب ديمقراطي من خلال المشاركة لكل أفراد المجتمع، وخلق التوازن بين كل القطاعات.

مشكلة الدراسة:

إن التنمية بشكلها العام هي عملية تعبئة وتنظيم جهود كل أفراد المجتمع القادرين على العمل ، وكافة الروابط الاجتماعية والمنظمات الأهلية وربطها بالهيئات والمؤسسات الحكومية من خلال العمل المشترك بينهم بأساليب ديمقراطية ومتوازنة هدفها حل كافة الصعوبات والمشكلات التي تواجه المجتمع ، وإيجاد الحلول التي من شأنها رفع مستوى أبنائها في مختلف الأصعدة اجتماعيا وصحيا واقتصاديا وثقافيا بتسخير كافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة ، وبالتالي فإن التنمية في هذ الإطار هي مشروع حضاري متكامل يتوافر فيه مبدأ التعاون بين كل أفراد المجتمع لدفع عجلة التنمية يجعله التوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وبهذا نحاول في هذه الدراسة تحديد الدور الديمقراطي ، من خلال المشاركة المجتمعية لكل أفراد المجتمع ، والتي تهدف هذه الدراسة لإبرازه كرافد لنجاح التنمية ، الذي تسعى إليه الدولة وفق كافة مؤسساتها المختلفة.

أهمية الدراسة:

1. إن بناء الإنسان النموذجي الحديث من أهم أهداف التنمية، وبالتالي يجب دراسة روافد هذه التنمية ، والتعرف على البنى التنموية ، وأساليب تطبيقها وفق أهداف يسعى لها المجتمع الليبي.
2. إثراء الجانب المعرفي ، من خلال إبراز دور الأفراد والمؤسسات في التنمية كماً وكيفاً.
3. طرق الباب أمام الباحثين والمتهمين، وخاصة العلوم الاجتماعية لبيان واقع التنمية ، في المجتمع ، والتعرف على بعض التشوهات المعرفية التي يعيشها البعض من أفراد المجتمع.
4. المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية ، بنوع من الدراسات التي تهتم بالتنمية، لكي تعد مرجع سابق لدراسات لاحقة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1. التعرف على الأساليب المستخدمة في إنجاز التنمية في المجتمع بشكل عام والمجتمع الليبي بشكل خاص، من خلال نوع المشاركة من قبل الأفراد والمؤسسات.
2. السعي لإيضاح مبدأ التوازن في التنمية بين مختلف القطاعات، لتحقيق التنمية المتكاملة والمستمرة.
3. محاولة إيجاد حلول لبعض التشوهات المعرفية ، التي يعيشها البعض حول نوع المشاركة في التنمية ، والأساليب التي تتخذ من قبل الأفراد والمؤسسات في الدولة.

تساؤلات البحث:

1. ما هي الأساليب المستخدمة في إنجاز التنمية، وما هي نوع المشاركة من قبل الأفراد والمؤسسات؟
2. ما هي طبيعة التوازن في التنمية بين مختلف القطاعات لتحقيق التكامل والاستمرارية؟
3. ما هي أهم الحلول للتشوهات المعرفية التي تنتاب بعض الأفراد في المجتمع حول نوع المشاركة في التنمية وكذلك أسلوب هذه المشاركة؟

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

المفاهيم الإجرائية في هذه الدراسة :

1. البنى :- وهي جمع بناء وهي الأسس والأعمدة التي تقوم عليها مختلف الانشطة في المجتمع ، وفق أنظمة تقوم عليها مختلف الأنساق في المجتمع ، وتعمل على النهوض بالوظيفة وتحديدها ، والمساهمة في المجتمع في مختلف الأنشطة بالقيام بالواجبات على اكمل وجه .
2. التنمية :- هي زيادة الشى وتطوره ونموه وتوسعه بما يخدم الفرد والمجتمع في شتى مجالات الحياه ، من خلال التغيرات المقصودة التي تحدث في مختلف نواحي الحياه ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية أو الثقافية والخدمية الى وضع أفضل لتحسين حياه الناس باستثمار كل الامكانيات المتاحة في المجتمع .
3. الديمقراطية :- وهي الأسلوب الأمثل في خلق المساواة بين أفراد المجتمع ، من خلال المشاركة في التنمية والمساواة والعدالة في الحقوق والواجبات المتضمنة كافة حقوق الإنسان وصولاً الى مجتمع الرفاهية .
4. البعد المؤسس :- وهو الهدف التي تسعي إليه المؤسسة من خلال وضع استراتيجية ونظام يحمى المجتمع ويحافظ عليه باستغلال كافة موارده في خدمة البناء والتنمية بمعايير تحفظ كرامة الانسان بنظره مستقبلية لصالح الفرد والمجتمع مادياُ ومعنوياُ .

الدراسات السابقة:

1. الدراسة الأولى:

دراسة نهى الدسوقي بعنوان أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا – دراسة تحليلية في الخلفيات والأسس والآفاق وكانت هذه الدراسة سنة 2018 تهدف إلى معرفة واقع وأساليب التنمية في المجتمع الماليزي، والدور الذي تقوم به المؤسسات كلاً حسب تخصصه وربط العلاقة بين تلك المؤسسات فيما بينها لتغذية بعضها البعض، وهذه الدراسة تقوم بربط الماضي بالحاضر وتأمل المستقبل من خلال دراسة وتحليل حركة التنمية في المجتمع الماليزي، وهذه الدراسة وصفية تحليلية لإبراز هذه التجربة في مجال التنمية، وانتهت بأن التجربة الماليزية اعتمدت على الخلفية الفكرية في مجال التنمية مع بناء أسس جديد تعيش الواقع بقفزات سريعة لتحقيق التنمية وعلى مستوى كل القطاعات ، من خلال أعمدة متينة تبنى على المشاركة المجتمعية وفق أبعاد مؤسسية تخلق التقدم وتحافظ على التوازن في المجتمع بأساليب ديمقراطية تحفظ الحقوق والواجبات لكل المساهمين في التنمية [ii](1).

2. الدراسة الثانية:

دراسة صحراوي جمال الدين وآخرون سنة 2018 ، بعنوان الأبعاد المؤسسية وسوق العمل، تهدف هذه الدراسة لمعرفة أهداف المؤسسات الجزائرية في التنمية من خلال ربط المؤسسات في الدولة بسوق العمل وتحديد أساليب أكثر توازن بين القطاعات مع ما يحتاجه المجتمع من خبرات من هذا التخصص أو ذاك، إضافة إلى إبراز البنى التنموية بشكل عادل لكي يشارك الجميع في عملية البناء والتنمية في المجتمع الجزائري كما أنها تعد من الدراسات الوصفية التحليلية لواقع المؤسسات في المجتمع ودورها في توفير العمالة المطلوبة لسوق العمل، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات في المجتمع الجزائري ، لها أبعاد تخدم المجتمع والفرد من خلال خلق توازن في مخرجات المؤسسات التعليمية مع ما يطلبه سوق العمل من هؤلاء الخريجين أو المتدربين كماً وكيفاً، أن للمؤسسات أبعاد وخطط مستقبلية في مجال التنمية والتطوير في المجتمع (2).

(1) نهى الدسوقي، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا – دراسة تحليلية في الخلفيات والأسس والآفاق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، 2018 ، ص146.

(2) صحراوي جمال الدين وآخرون، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد10، الجزائر، 2018 ، ص68.

3. الدراسة الثالثة:

دراسة عبد القادر عبد العالي بعنوان التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغير في الوطن العربي سنة 2009 بدولة الجزائر تهدف هذه الورقة إلى تناول العلاقة بين التنمية الإنسانية بمختلف مكوناتها وعلاقاتها بالتحول الديمقراطي من خلال الترابط بين التنمية السياسية والتنمية الإنسانية أو ما يسمى بمتلازمة التغير السياسي والاقتصادي والثقافي، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية وانتهت هذه الدراسة إلى الوصول إلى تشخيص حقيقي للواقع وتحديد أسباب الإخفاق والنجاح في التنمية الإنسانية ودور التحول الديمقراطي في تطويرها لتصبح فيما بعد ضمن الأولويات الوطنية في صياغة برامج تنموية وترتيبات مؤسسية تراعي الجانب الإنساني وترقية حقوق الإنسان العربي[iii](1)

4. الدراسة الرابعة:

دراسة فريد صبح القيق بعنوان دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، وكانت سنة 2014 ، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية في فلسطين ، والتخطيط التنموي الاستراتيجي، استخدم المنهج الوصفي في هذه الدراسة وتوصلت إلى أن يتم زيادة مشاركة العنصر النسائي والشبابي في عمليات التنمية المختلفة دون استثناء أحد وفي مختلف المجالات بشكل متساوي مع دعم كافة القطاعات ، وربطها ببعضها البعض مما يسهم في دفع عملية التنمية بشكل ديمقراطي ومتوازن .

5. الدراسة الخامسة:

دراسة ياسين ميسر فتحي بعنوان الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة – العراق نموذجاً ، وكانت هذه الدراسة سنة 2020 تهدف إلى معرفة العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة من خلال مشاركة الجميع والقضاء على الفساد وفرض القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتي تشكل عناصر متداخلة ومشتركة بين الحوكمة والتنمية المستدامة، واعتمدت تلك الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتوصلت لنتائج وهي أن غياب أي شريك في التنمية سواء الحكومة أو الأفراد يصل بها إلى الفشل أو النقصان في أهدافها

التعليق على الدراسات السابقة :

تهتم الدراسات السابقة في بيان واقع التنمية، وما مدى مشاركة الحكومة أو المؤسسات مع باقي أفراد المجتمع، من خلال خلق تنمية مجمعيه يشترك فيها الجميع وذلك بإشراف مؤسسي يخدم أهداف المجتمع وتحقق التنمية المتكاملة أو المتواصلة، إضافة إلى ربط كافة القطاعات الخدمية والإنتاجية فيما بينها، من خلال التعاون، وخلق التوازن لدفع عملية التنمية بشكل مترابط ومتوازنة ومتكاملة وفق احتياجات المجتمع وإمكانياته، ومن خلال ذلك جاءت دراستنا الحالية لاستكمال الدراسات السابقة في هذا المجال، حيث اهتمت ببيان واقع التنمية في المجتمع الليبي، وما مدى استخدام الأسلوب الديمقراطي في التنمية ومشاركة الجميع الذين هم شركاء فيها وصانعيها وهي من أجلهم وكذلك ما مدى الترابط بين المؤسسات القائمة على التنمية؟

سعياً من الباحث للوصول إلى تشخيص كامل عن البنى التنموية في ليبيا وفق أهداف يسعى إليه المجتمع عبر أبعاد مؤسسات الدولة.

منهج الدراسة وأسلوبها:

(1) عبد القادر عبد العالي، التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغير في الوطن العربي ، دار النشر (غير معروفة) الجزائر ص78.

(2) دراسة فريد صبح القيق، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات، فبراير 2014، ص107.

(3) ياسين ميسر فتحي بعنوان الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة – الطرق نموذجاً، مجلة الأخبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 2020، ص46

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ساعد هذا المنهج على تسليط الضوء على طبيعة وواقع التنمية في المجتمع ، وما هي التطورات التي تحدث لسير عملية التنمية، وما هي الأساليب التي اتخذت لتنفيذها من خلال وصف واقعها المعاش ومن ثم تحليلها وإبراز مواقع التطور والمشكلات التي واجهتها، بأسلوب تحليلي بسيط يعتمد على تجارب ودراسات سابقة في هذا المجال.

المحور الأول :– التنمية الديمقراطية

تعد مشكلة الديمقراطية وأبعادها التنموية من أهم المشاكل التي شغلت المفكرين السياسيين في مختلف مجتمعات العالم، وخاصة بعد إطلاق مفهوم الثورة على التطورات التي شهدتها معظم دول العالم – بدءً من أوروبا الشرقية مروراً بأمريكيا اللاتينية والقارة الإفريقية ووصولاً إلى بعض المجتمعات العربية ومنها المجتمع الليبي، وما أحدثته من تصدعات على مختلف أصعدة التنمية في تلك المجتمعات .

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية وفق أبعاد التنمية:

اختلفت نظرة القادة والمفكرين السياسيين للديمقراطية التي من خلاله تسعى كل المجتمعات لتحقيق التنمية الشاملة في بلدياتها إلا انهم يوظفون هذه الديمقراطية حسب مصالحهم ويطبقها القوي على الضعيف، فنرى الأمريكيين ومعهم الكثيرون يتحدثون عن الديمقراطية والعدل والمساواة ويعتبرونها سمة من سمات المجتمع الأمريكي، والي يتمتع بها كل أفراده وينطلقون منها إلى مفهوم الحرية معتمدين في ذلك على إعلان الاستقلال الأمريكي الذي تضمن أن (كل الناس خلقوا متساويين)، واعتمدوا في ذلك على أراء هوبس ولوك، ولكن ماهي المساواة، فالمساواة عند هوبس هي (أن الناس متساويين لأنهم قادرين على قتل بعضهم البعض) وعند لوك المساواة في القدرات، لكنه قال بأن الأطفال ليسوا متساويين لأباءهم، وهكذا يبدوا شعار المساواة عند الناس شعار براق يروق لهم ويدافعون عنه ولكنه في حقيقة أمره غير هذه الصورة البسيطة التي تراها من خلال النص، والمبنية على تفسيرنا لهذا المفهوم وفقاً لقيمنا، لكن المساواة عند الأمريكيين هي مثل ما يراه هوبس تماماً، منهم حتى في المساواة في الدين المسيحي يقرونها على أنها (مقامة على حقيقة أن كل الناس مخوابتا ومقدرة واحدة بعينها، وهي القدرة على الاختيار الأخلاقي، فكان الناس بإمكانهم قبول الله أو رفضهم كالإله، كما بإمكانهم أن يصنعوا خيراً أو شراً)[1].

ومن خلال انتشار النزعة الليبرالية المحدثة، والتي نتج عنها كردة فعل ظهور النظم الاستبدادية كالذي حصل في نيوزيلندا (حركة نيوزيلندا أولاً) وكذلك في أستراليا، إذ أن حكومتها اتخذت إجراءات تقشف وقوانين عمل غاية في القسوة، دون مشارك أفراد المجتمع العاديين في اتخاذ تلك القرارات، وكذلك نرى أن النمور الآسيوية عاشت تجربة النمو الاقتصادي في ظل دكتاتورية مستبدة، ومن الملاحظ لدى الجميع أنه حتى أمريكيا التي تدعى الديمقراطية، تعيش حكماً دكتاتورياً مبيناً على دكتاتورية الرأس مالية المتمثلة بأصحاب الأعمال والتجارة والشركات فضلاً عن سيطرة اللوبي الصهيوني الذي يقود السياسة الأمريكية ويربطها بمصالح بدله الأصلي بغض النظر عن قيام التنمية الاقتصادية من عدمه أو رفع مستوى الخدمات في هذه البلدان، وإنما اعتمدت هذه التنمية على ما يتماش ومصلحة أفراد أو شركات أو مؤسسات خاص.

المبحث الثاني :–

البني التنموية وفق مؤشرات الديمقراطية

إن التنمية تعتمد على مجموعة معايير منها لكي تكمل معتمدة على النهوض بالفرد مادياً ومعنوياً ومن هذه المعايير :–

أ– حقوق الأنسان : لم تحرز حقوق الأنسان والديمقراطية التي ينادي بها الغرب منذ عام 1995 وحتى يومنا هذا أي تقدم أو أي احترام لحقوق الأنسان ، ولم تصل إلى ذلك النجاح الذي تتمناه الشعوب في تحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية بين كل أفراد

(1) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1993، ص318،317.

المجتمع الواحد وأطيافه وتوجيهاته السياسية والثقافية ، وأنها مجرد شعارات مجوفة ينادي بها الغرب ويمليها على غيره من المجتمعات بحجة التقدم والتنمية والتحديث ، وبهذا نؤيدها نتغتون في انتقاده للحكام والقادة السياسيين الذين يعتقدون بإمكانهم إعادة تشكيل مجتمعاتهم من الأساس ، بالاعتماد على إدخال عناصر من الثقافة الغربية ، إلا أنهم يخفقون ويفشلون في ذلك لأنهم لا يستطيعون بمجرد أن يسكن مجتمعاً أخر ، يصبح من الصعب استئصاله ، فالفيروس يبقى ، ولكنه غير قاتل ، يظل المريض على قيد الحياه ، ولكنه يبقى مريض [1]

فمن خلال ذلك نرى أن لكل مجتمع بيئته الخاصة به ، سواء كانت اجتماعية أو سياسية ، وكذلك إمكانياته وظروفه المادية ، إضافة الى أن لكل مجتمع ثقافية التي تختلف عن غيره والمرتبطة بعاداته وتقاليده ودينه الذي ينمي إليه والذي يملى عليه قواعد وتشريعات لايستطيع الفرد والمجتمع تجاوزها ، فهنالك حقوق للطفل والمرآة ، والفقير والمحتاج والمريض وكذلك حقوق للعاملين وغيرها من الحقوق تجسدت في ثقافة مختلف الأديان المساوية والمحافظة على هذه الحقوق هي أمور طبيعية .

ب– المشاركة المجتمعة :– كحق لإحداث التوازن والتنمية لا يمكن إحداث التوازن بين أفراد المجتمع من خلال مشاركة الجميع في صناعة التنمية إلا بتقدم تلك المجتمعات المرتبطة بحرية ثقافة الجميع بالبعد عن الهيمنة على القرارات المصيرية والمستقبلية ، والمشاركة المجتمعية قولاً وعملاً في بناء التنمية فالظاهر الجميع ينادي بالمشاركة المجتمعية والاسراع في تحريك ولم تكن تلك الشعارات دائما باتجاه التقدم ، وإنما سارت في خطوط متعرجة ، وأصابها على صعيد الواقع ما أصاب المجتمع كله من ارتدادات وتناقضات من خلال استيراد ثقافات دخيله على المجتمع لا تتماش مع واقع هذا المجتمع وثقافته وخصوصيته ولا يحقق أي تنمية مبينة على إرادة وقناعة ومشاركة أبناء المجتمع بشكل جماعي ، فكانت الشعارات تعكس ومشاركة أبناء المجتمع بشكل جماعي ، فكانت الشعارات تعكس اضطرابا وتناقضاً في تنفيذ قرارات الساسة وأصحاب القرار ، وهذا يدل على عدم الجدية من قبل المسئولين الذين لم يغادروا سدة الحكم على اختلاف درجاتهم ، وأنما أيضاً على ما أصاب الوعى العام لأفراد والمجتمع من عجز في المشاركة في إحداث التوان وبالتالي إحداث التنمية ، ولا تخفى العلاقة الجدلية بين الجانبين — فالأزمات الاقتصادية وانتشار البطالة واستلاب النظام السياسي في المجتمع إنسانية الأنسان وأخفافه والعدالة بين أبناء المجتمع الواحد ، كل ذلك سمح بأجواء الإحباط الذي يتخبط فيه الوطن ، وقد أكسبت تلك الأجواء مع الثقافة المتجدرة ترسيخ مبدأ الهروب من مواجهة القادة والمسئولين وبالتالي الهروب من طلب الحقوق أو انتزاعها يخلق التوازن والمشاركة كغيره من أفراد المجتمع مهما كان موقعهم ودرجة تسلطهم ، وترى اعتماد الحكام على ما يسمي بالشرعية السياسية ، والتي يبرز من خلالها تقويم مدى اقتراب نظم الحكم أو بعدها عن مؤشرات الحكم الرشيد (مشاركة الجميع) استنادا الى تعريف الشرعية السياسية التي تمثل الرضاء الطوعي للمواطنين عند الحكم السائد والتنازل عن مشاركتهم في القرارات المصيرية ، والاعتماد على أراء الساسة والحكام في اتخاذ القرار وعلى الجميع تنفيذه دون تردد [1]

إلا أن الكواري يرى أن الديمقراطية نظام حكم ومنهج سلمى لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح ، ويتم ذلك من خلال اقرار ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة هذا الحق وتأمينه ، بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستورية ،

---

[1] هانتغتون ، صدام الحضارات ، اعادة صنع النظام العالمي ، دار العلوم العربية ، بيروت ص252 .

[1] جان مارك كواكو ، الشرعية والسياسة : مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية – ترجمة خليل الطيار ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان 2001 ، ص282 .

وكذلك توجيه التنمية مسؤوليه الجميع[1] ، ومن خلال المشاركة والدفاع عنه ، ولا يحق لفرد أو مجموعة الانفراد وبهذه الحقوق ومنع الغير من ممارستها .

المحور الثاني :- الأبعاد المؤسسية والبني التنموية

هناك عده أبعاد مؤسسية لغرض التنمية في أي مجتمع من المجتمعات ، فهي تنظيم وتدير وتهدف إلى قيام تنمية شامل وفق بني متخصصة ، لكل بنيه مؤسسات وإدارات تقوم بإمكانياتها دعم الجانب التنموي وفق نوعها والأهداف الموكلة إليها ، فهناك مؤسسات اقتصادية ومؤسسات سياسية ومؤسسات اجتماعية ومؤسسات اقتصادية ومؤسسات للخدمات تسعى جميعها للوصول الى أهداف التنمية في أي مجتمع ، وفي هذا الاطار سنبرز هذه الأبعاد المؤسسية ، وكذلك البني التنموية لتعزيز التنمية والديمقراطية في مبحثين وهي كالتالي :-

المبحث الأول :

الأبعاد المؤسسية والمستقبلية الديمقراطية :-

إن الأهداف الوطنية العامة لأى مجتمع من المجتمعات هي أهداف مبينه على أبعاد تسعى كل المؤسسات والمنظمات لتحقيقها ، وهذه الأهداف متداخلة ومتكاملة ، وهي التنمية بمختلف أشكالها وأنواعها ومستوياتها ، والأمن بكل معاييره ، والمساواة بين كافة الأفراد في المجتمع والمشاركة الفعالة في مختلف المجالات وعلى رأسها المشاركة السياسية واتخاذ القرارات ، وهذه الاهداف تتغير وتتنوع وفق الحاجات والامكانيات المتوفرة في المجتمع ، وحسب مؤشرات التغيير في المجتمعات الأخرى الارتباط هذا المجتمع بين المجتمعات من خلال تأثير العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات عليه .

إضافة الى تطوير هذه الأهداف ، وفق الأبعاد التنموية والنظرة المستقبلية لتلك المجتمعات ، والمتمثلة في إقرار مبدأ المواطنة المتساوية بين أفراد المجتمع ، والعمل المستمر والهادف لأحداث تنمية شاملة ومتكاملة ومستمرة وذات أبعاد ماديه وإنسانية في أن واحد ، إضافة الى بناء مقومات ومرتكزات للأمن بشتى أشكاله والمتمثل في الأمن القومي والأمن الوطني والأمن الغذائي والصحي والأمن في مستوى الخدمات بشكل عام ، وإقامة حكم ديمقراطي رشيد يعالج مسائل وقضايا السلطة ، واصطلاح الإدارة السياسية من خلال بناء دستور توافقي يخدم الفرد والمجتمع ويحفظ المكانة الديمقراطية بين الأهداف العامة باعتبارها وسيلة وأداة ومنهجاً سياسياً ونظاماً للحكم ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال استراتيجيات متتالية ومترابطة في نفس الوقت حيث تبدأ بإصلاح الخلل السكاني ، ومن ثم الانتاجي ، وتفرج على توفير شروط الاندماج والتفاعل ، وتنتهي الى الاندماج العام ، مع مجتمعات أخرى ، وللنظرة المستقبلية لتعزيز مساعي الديمقراطية يجب تمكين المواطنين من تنظيمهم أنفسهم والتعاون مع حكوماتهم بعد أقناعها بأهمية الانتقال الى الديمقراطية الحقيقية ، وكذلك بالفرص السانحة أمام مثل هذا الانتقال ، وللوصول تطوير هذه الرؤية وتعميمها يطرح الكواري عدة نقاط أساسية متصلة بها تتمثل في مايلي :-

1- **معرفة أصحاب المصلحة في الديمقراطية وهم فئتين** : فئه الافراد والجماعات غير المنظمة ، وفئة القوى والاحزاب أو الحركات التي تعبر عن مصالحها بشكل واضح ومنظم ومعرفة الواقع الراهن للحركة الديمقراطية في المجتمع ، والتي يعيبها الضعف عاملين هما الأحزاب السياسية ، وعدم قدره الأفراد والجماعات الراغبين في التغيير على الانخراط في حركة دستورية ديمقراطية نظراً الى غياب قواسم مشتركة تيسر توافقهم على دستور ديمقراطي ، وتغلب هذا النوع من التوافق على اختلافاتهم الاخرى .

---

[1] على خليفة الكوراي ، الخليج العربي والديمقراطية : نحو رؤيه مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ص266 .

2– هناك أمكانيات وفرص متاحة لتعزيز التحول الديمقراطي ،والمتمثلة في زيادة الوعى بمفهوم الديمقراطية والمواطنة بسبب انتشار التعليم وسهولة المعرفة والاحتاك بالعالم عبر وسائل الاتصالات المختلفة ، إضافة إلى تزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات والنخب الحاكمة ، والتوجه العالمي نحو الديمقراطية ، والذي يوفر إمكانية محلية للحركة الديمقراطية بشرط أن تصل إلى درجة من التماسك الداخلي والاستمرارية وكسب الراي العام المحلي والاقليمي ، والنفاذ الى وسائل الاعلام العالمية ، وكذلك زيادة الهامش المتاح أمام الافراد للتعبير عن أنفسهم وعن مصالحهم مع التغيرات الاقتصادية التي صاحبها تراجع دور الدولة في إدارة الشأن الاقتصادي وفشلها في تحقيق التنمية وتأكل نصيب الفرد من ريع النفط ، اضف الى ذلك تزايد نشاط التجمعات الاهلية ونمو التنظيمات غير الحكومية ، خاصة في إطار المجالس الاجتماعية والمساجد والأندية ، والنفايات المهنية ، وكذلك استثمار الاعتبارات الدينية والاجتماعية الموجهة لعلاقة الحكام بالمحكومين ، فتبغها بالطابع الديني والطابع التقليدي والعائلي والقبلي ، وبذلك تحد من قدرتها على استخدام العنف ، وهو ما يعطى فرصة أكبر لتعزيز المساعي نحو التحول الديمقراطي في المجتمع .

3– هناك عدة صعوبات وعوائق محبطة للتحول الديمقراطي والمتمثلة في ضخامة مصالح الأسر الحاكمة المادية والسياسية ، وتشبع المصالح الأجنبية في المنطقة وتفضيل التعامل مع الحاكم عن التعامل مع قوى وطنية ، بالإضافة الى تفاقم الخلل السكاني واستمرار الخلل الانتاجي ،كما أن لغياب التوافق حول مفهوم موحد حول الديمقراطية والية العمل بها والتطبيق الفعلي بدل الشعارات[1] .

ومن خلال ذلك نرى أن هناك متطلبات لتنمية الرؤية المستقبلية وهي متطلبات فكرية والمتضمنة أعمال الفكر وتكثيف الحواريين اصحاب المصلحة في نشر الديمقراطية بشكل عام وبين الممارسين والباحثين والمفكرين بشكل خاص ، وذلك لإيضاح الديمقراطية بشكل جلى للوصول الى التنمية في مختلف أوجه الحياة هذا من ناحية ، أخرى دور المؤسسات التنظيمية في ابراز الحوار والمناشط لإبراز العمل المؤسسي في المهام الفكرية والسياسية .

المبحث الثاني :

التجارب التنموية لتعزيز الديمقراطية :

إن التجارب التاريخية في شتى المجتمعات البشرية أفرزت بني سياسيه واقتصادية واجتماعية وثقافية معينة وفق بيئة تلك المجتمعات ، وأن مستقبل الديمقراطية لديها يتوقف على نوعية هذه البنى وإمكانية تحديدها ومبلغ تأثيرها وفاعليتها ففي الجانب السياسي نرى أن هناك تشابه في ممارسة السلطة وتقارب شديد ، حيث يوجد دستور وضعي يحدد العلاقة بين السلطات ، ودور كل منها ومصادر شرعيته ، من حيث وجود رقابه لتلك السلطات ، وبالمقابل هناك عدة مجتمعات تقوم على نظام حكم شمولي ، لا تفسح مجالا شرعياً لطلب الديمقراطية كون الطبيعة الشمولية للبنى السياسية أثبتت عدم قدرتها على تحمل التجارب الديمقراطية الأخرى ، ومن ناحية البنى الاقتصادية أن أغلب المجتمعات العربية ومنها ليبيا تعتمد على ريع النفط وسياسات إعادة تخصيصه عن طريق ميزانية الدولة ، تجميع الميزانيات في أغلب هذه المجتمعات لا تخضع الى رقابة شعبية وتحت توجيهات أصحاب القرار ، وهم محدودي العدد ، وأصحاب مصالح شخصية ، ففشل السياسات الاقتصادية في تحقيق تنمية حقيقية أدى إلى إعاقة فرص الانتقال الى الديمقراطية وشله .

وفي الجانب الاجتماعي ، نرى أن البنى الاجتماعية في معظم المجتمعات بما فيهم المجتمع الليبي تعاني من تفشي القم الاستهلاكية والروح الاتكالية ، بالإضافة إلى أنها تعكس الخلل السكاني الجسيم والمتفاقم بين المواطنين من جهة والوافدين من جهة أخرى ، كما أنها تجسد تدني وضع ودور المرأة في المجتمع نتيجة للعادات والتقاليد السائدة والنظرة الدونية العنصرية لبعض فئات المجتمع ، وخاصة عديمي

[1] على خليفة الكواري ، مرجع سبق ذكره ، ص269.

الجنسية (بدون أرقام وطنية) الأمر الذي يشتت المجتمع ويحد من قدراته ، ويجهد طاقات الفعلية في دفع عجلة التنمية والنهوض بالمجتمع ، كما يحول بين التفاعل الإيجابي بين جميع أفراد المجتمع ، أما ما يخص الجانب الثقافي في المجتمع الليبي فهو امتداد للثقافة العربية والاسلامية بشكل عام ، وأن هذه الثقافة تحمل الكثير من القيم التي يمكن أن تؤسس عليها الديمقراطية ، مثل العدل والمساواة والأنصاف والشوري والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والتكامل والتكافل الاجتماعيين ، وكما يقول الكواري على الرغم من غني الثقافة العربية والإسلامية بهذه القيم ، إلا أنه لم يتم توظيفها في الحياة السياسية ، وذلك بسبب تأسيس الحكم منذ زمن بعيد على الغلبة وأصحاب النفوذ والقوة ، كما أن غياب التوافق حول مفهوم مشترك للديمقراطية محمل بالقيم التي يجلها المجتمع قد سبب اضطرابات على مستوى الفهم والسلوك ورفض هذا المفهوم وآلياته ، وهذا يستمر من وجهة نظره الى أن يتم تأصيل الثقافة الديمقراطية في الضمير الجمعي ثم ترجمتها على الممارسات السلوكية[1].

حيث أن سجل حقوق الأنسان في المجتمعات العربية وبالأخص المجتمع لم يبلغ السوء الذي بلغه غيره من المجتمعات الغربية ذات التقدم التقني والوفرة الاقتصادية ، حيث نرى غبن الوافدين وانتهاك ، حقوقهم حفاظاً على استمرار عملهم وعدم طردهم وهم في أمس الحاجة لهذا العمل ، وأما بالنسبة للمجتمع الليبي كانت النظرة الإنسانية أسبق في معاملة الغريب اعتمادا على ثقافة هذا المجتمع وتعاليم دينه الإسلامي الحنيف .

حيث جد هذه الثقافة في عقود تحافظ على المغترب وتحمى حقوقه وأما بالنسبة للمؤشر الثالث وهو مستوى المشاركة السياسية ومدى استقرار مقومات ممارستها بشكل فعلى فهي لم تصل إلى المستوى العملي المطلوب نتيجة للحقوق السياسية الغير متكافئة بين أفراد المجتمع جراء تقييد العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والاعتبارات الأخرى كالمحابة والمجاملة والقرابة والمصلحة الشخصية لمواقع السلطة والمسؤولية، وتفرض سلوكيات معينة لا تخدم العدالة والمساواة في المجتمع .

- **نتائج الدراسة وتوصياتها :-**

أولا : نتائج الدراسة :

1- أظهره هذه النتائج أن المشاركة يبين كل أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية مبدأ لنجاح التنمية ، وتحقيق التكامل والشمولية والاستمرار .

2- تتم المشاركة في التنمية بأسلوب ديمقراطي ، بين الواجبات ويحفظ الحقوق للجميع .

3- إن التنمية الحقيقية تشمل الجانب المادي والمعنوي ، والذي يتمثل فيما يتحصله من موارد مادية ، وما تحققه من حقوق إنسانية والمتمثل في العدل والمساواة والمشاركة .

4- إن التنمية تبني على أبعاد مؤسسيه بنظرة مستقبلية من قبل الدولة تحقق من خلالها المساواة والمشاركة وخلق التوازن بين مختلف القطاعات .

5- أفرزت التجارب التنموية السابق في مختلف المجتمعات بني سياسيه واقتصاديه واجتماعية وثقافية معينة ، وإن مستقبل التنمية وأساليبها يتوقف على نوعية هذه البنى وإمكانية تطويرها وما مدى تأثيرها وفاعليتها .

- **ثانيا : توصيات الدراسة :**

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نوصي بالآتي :-

1- الاستمرار بالبحث والدراسة في مجال التنمية وأساليب إحداثها ، ومتابعة التطور في ذلك .

---

[1]- على خليفة الكواري ، مرجع سبق ذكره ، ص267 .

2– وضع سياسة لمتابعة خطط التنمية ، وكيفية إنشائها بما يسمح بمشاركة الجميع في ذلك .

3– العمل على خلق التوزان في مختلف مستويات التنمية وفي مختلف القطاعات.

4– ربط مخرجات المعاهد والجامعات باحتياجات المجتمع وفق متطلبات التنمية ، مع التركيز على التخصص والعدد .

5– وضع قاعدة بيانات لغرض معرفة مدى التطور في مشاركة الجميع في التنمية ، وما مدى التوزان التنموي في القطاعات المختلفة .

6– وضع ألية وقواعد تضمن عدم الانفراد في القرارات من قبل المسؤولين تفويض التنمية لمصالحهم الشخصية ، من خلال عدم إشراك الغير ، واقصاء المؤسسات الرقابية والإدارية منها والشعبية .

– مراجع ومصادر الدراسة :

1– أحمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، القاهرة ، 2014 .

2– الباشير عمران خليفة ، التنمية والتحديث في الفكر الاجتماعي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المرقب 2004 ، ص20 .

3– جان مارك كواكو ، الشرعية والسياسة ، مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية – ترجمة خليل الطيار ، المركز العالمي للدراسات السياسية ، عمان 2001 .

4– حسن إبراهيم عبد ، التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1990 ، ص42 .

5– حمدي جير القرشي ، الغناء والقيم الاجتماعية في العصر العباس ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الفاتح ، العدد 3 ، 2004 ، ص44 .

6– صحراوي جمال الدين وأخرون ن مجلة البحث الاقتصادي ، الجزائر ، المجلد 6 ، العدد 10 ، 2018 .

7– عبد القادر عبد العالي ، التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغير في الوطن العربي .

8– على خليفة الكواري ، الخليج العربي والديمقراطية : نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002.

9– فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ترجمة حسين الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، 1993 .

10– فريد صبح القيق ، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة فلسطين للأبحاث والدارسات ، فبراير ، 2014 ، ص107 .

11– نهى الدسوقي ، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا ، دراسة تحليلية في الخلفيات والأسس والافاق ، المركز الديمقراطي العربي الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، القاهرة ، 2018 .

12– هانتنغتون ، صدام الحضارات ، إعادة صنع النظام العالمي ، دار العلوم العربية ، بيروت ، بدون تاريخ .

13– ياسين مسير فتحي ، الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة ، مجلة الاختبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العراق ، 2020 ، ص46 .